السعودية مستعدة للتخلي عن هدف 100 دولار للبرميل

تستعد السلطات السعودية للتخلي عن هدفها غير الرسمي لسعر 100 دولار للبرميل للنفط الخام بينما تستعد لزيادة الإنتاج، في إشارة إلى أن المملكة استسلمت لفترة انخفاض أسعار النفط، وفقًا لأشخاص مطلعين على تفكير البلاد.

وقالت صحيفة فايننشال تايمز الأمريكية إنه كان من المقرر أن تخفف أكبر دولة مصدرة للنفط في العالم وسبعة أعضاء آخرين في مجموعة أوبك+ تخفيضات الإنتاج التي استمرت لفترة طويلة اعتبارًا من بداية أكتوبر.

لكن التأخير لمدة شهرين أثار تكهنات حول ما إذا كانت المجموعة ستتمكن من زيادة الإنتاج على الإطلاق، حيث انخفض سعر خام برنت في وقت سابق من هذا الشهر لفترة وجيزة إلى ما دون 70 دولارًا إلى أدنى مستوى له منذ ديسمبر 2021.

ومع ذلك، فإن المسؤولين في المملكة ملتزمون بإعادة هذا الإنتاج كما هو مخطط له في الأول من

ديسمبر/كانون الأول، حتى لو أدى ذلك إلى فترة طويلة من انخفاض الأسعار، حسبما قال الأشخاص.

وقد أدى زيادة العرض من المنتجين من خارج أوبك، وخاصة الولايات المتحدة، وضعف نمو الطلب في الصين، إلى الحد من تأثير تخفيضات المجموعة بمرور الوقت. بلغ متوسط سعر خام برنت 73 دولارًا للبرميل حتى الآن في سبتمبر، حتى مع تهديد حرب إسرائيل مع حماس في غزة بالتصعيد إلى صراع إقليمي أوسع نطاقًا.

تحتاج المملكة العربية السعودية إلى سعر نفط يقترب من 100 دولار للبرميل لتحقيق التوازن في ميزانيتها، وفقًا لصندوق النقد الدولي، حيث يسعى ولي العهد الأمير محمد بن سلمان إلى تمويل سلسلة من المشاريع الضخمة في قلب برنامج الإصلاح الاقتصادي الطموح.

لكن المصادر قالت إن المملكة قررت أنها ليست مستعدة لمواصلة التنازل عن حصة في السوق لصالح منتجين آخرين. وأضافت المصادر أن المملكة تعتقد أيضا أنها تمتلك خيارات تمويل بديلة كافية لتجاوز فترة انخفاض الأسعار، مثل استغلال احتياطيات النقد الأجنبي أو إصدار ديون سيادية.

قبل عقد من الزمان، نجحت المملكة العربية السعودية في إنهاء عصر 100 دولار للبرميل من النفط، وذلك من خلال زيادة الإنتاج مع انخفاض الأسعار في عام 2014، في محاولة لإحباط الظهور السريع لصناعة النفط الصخري في الولايات المتحدة.

وفي الآونة الأخيرة، سعت المملكة، تحت قيادة وزير الطاقة الأمير عبد العزيز بن سلمان، إلى تعظيم الإيرادات، وخفض الإنتاج لدعم الأسعار.

لكن هذه السياسة أشعلت في بعض الأحيان التوترات مع الولايات المتحدة، التي حاولت دون جدوى إقناع الرياض بزيادة الإنتاج في عام 2022 بعد أن أدى غزو روسيا لأوكرانيا إلى ارتفاع الأسعار.

وتضخ المملكة حاليا 8.9 مليون برميل يوميا، وهو أدنى مستوى منذ عام 2011، خارج جائحة فيروس كورونا والهجوم على منشأة معالجة شركة النفط الحكومية في بقيق عام 2019.

وبموجب الخطة المؤجلة للبدء في تخفيف التخفيضات، ستزيد المملكة العربية السعودية إنتاجها الشهري بمقدار 83 ألف برميل يوميا إضافية كل شهر اعتبارا من ديسمبر/كانون الأول، لتعزز إنتاجها بإجمالي مليون برميل يوميا بحلول ديسمبر/كانون الأول 2025.

لكن أحد المصادر أضاف أن السعودية تظل قلقة بشأن الامتثال وقد تقرر تقليص تخفيضاتها بشكل أسرع من المخطط إذا لم تلتزم أي من الدولتين.